

اهم الاستفسارات الواردة من بعض البنوك بشأن خطاب السيد نائب المحافظ بتاريخ ٢٨ يناير ٢٠١٨ بخصوص المعايير الدولية للتقارير المالية IFRS9

الرد	الاستفسار	مسلسل
<u>١ : استفسارات بشأن القوائم التجريبية</u>		
<p>– يتطلب التطبيق التجريبي اعداد قائمة الدخل الشامل (oci).</p> <p>– بالنسبة لمتطلبات الافصاح الواردة بالمعيار الدولي للتقارير المالية (IFRS9) فيمكنكم الرجوع الى مراقب حسابات مصرفكم.</p>	<p>البنود أرقام ( ١١ ، ٢٦ ) صفحة ٣ ، ٧ بالتعليمات:</p> <p>– هل ينبغي اعداد قائمة جديدة لعناصر الدخل الشامل الاخر OCI ضمن القوائم المالية التجريبية وفقا لمتطلبات المعيار والصادرة بدءا من مارس ٢٠١٨.</p> <p>– ماهي الايضاحات المتممة المطلوبة الجديدة لاعداد القوائم المالية ، الايضاح المطلوب لبيان تأثير على الارصدة الافتتاحية.</p> <p>– الافصاح عن الايضاحات الجديدة الخاصة بتطبيق معيار IFRS9 الواردة في المعيار الدولي IFRS7</p>	١
<p>– بشأن اجراءات التطبيق التجريبي يرجى الرجوع الى مرفق (١) بند ( ٢٧ ، ٢٨ ) .</p>	<p>البند رقم (٢٨) صفحة (٦) بالتعليمات:</p> <p>– بصفة ربع سنوية سيتم التأثير على رصيد احتياطي المخاطر البنكية العام – ائتمان كنتيجة للمعادلة التالية : احتياطي المخاطر البنكية العام ائتمان – مخصص IFRS9 + الاحتياطي الخاص ائتمان – مخصص الاضمحلال ORR</p> <p>– وبناء على التطبيق الاولي التجريبي للتعليمات سيصبح رصيد الاحتياطي مدين (بالاشارة الى نتيجة التطبيق الداخلي للبنك) فهل سيتم الاحتفاظ برصيد الاحتياطي المدين ضمن عناصر حقوق الملكية</p> <p>– هل سيستمر الاحتفاظ برصيد الاحتياطي الخاص – ائتمان والبالغ رصيده مبلغ دائن قدرة **** (والمكون نتيجة لمقابلة مخاطر التعليمات السارية حاليا او المعيار القديم ) ام سيتم استخدامه لتدعيم تكوين احتياطي المخاطر البنكية العام ( والمكون لمقابلة مخاطر تطبيق المعيار الجديد)؟</p> <p>– هل سيستمر الخصم والاضافة على الارباح المحتجرة كنتيجة لتكوين / تحرير الاحتياطي طوال الفترة التجريبية ثم ستؤخذ في الاعتبار عند تسوية الارباح المحتجرة للعام ٢٠١٨ عند نهاية فترة التطبيق التجريبي للمعيار (سيتم تأثير قائمة الارباح المحتجرة في نهاية العام برصيد الاحتياطي) في الميزانية المعتمدة ام التجريبية؟</p>	٢

٢ : قياس بعض الأدوات المالية

(أ) أدوات الدين الحكومية والارصدة لدى البنك المركزى:

٣	- كيفية معالجة الارصدة المحتفظ بها لدى البنك المركزى.	- سوف يتم ايضاح التعليمات الخاصة بالارصدة لدى البنك المركزى عند اصدار التعليمات النهائية .
٤	- هل يجب التفرقة بين نوع البنك ( فرع او بنك ) فى احتساب المخصص ؟	- بالنسبة للارصدة لدى البنوك يرجى الرجوع الى بند ( ٢١ ، ٢٢ ، ٢٣ ) من مرفق (١) بالتعليمات
٥	- كيفيه معالجه التعرضات الخاصة بالحكومة المصرية ( الاستثمار فى ادون الخزانه والسندات) سواء بالجنيه المصرى او بالعملات الأجنبية .	- سوف يتم التطرق لذلك عن اصدار التعليمات النهائية للتطبيق .
٦	- الافادة ما اذا كان يتم احتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة على الارصدة لدى البنك المركزى ام انها معفاة من ذلك اسوة بالأدون والسندات الحكومية .	- الأذون والسندات والارصدة لدى البنك المركزى سوف يتم ايضاح التعليمات الخاصة بمعالجتها عند اصدار التعليمات النهائية .

(ب) الأرصدة لدى البنوك المحلية والفروع الخارجية:

٧	- هل بالنسبة للارصدة المحتفظ بها لدى البنوك التى تعمل داخل مصر ، يتم حساب معدلات احتمال الاخفاق (Probability of default) على اساس تصنيف البنك من قبل مؤسسات التصنيف الخارجية وتعامل فروع البنوك المصرية بالخارج معاملة المركز الرئيسى، كما تعامل فروع البنوك الاجنبية التى تعمل داخل مصر معاملة المركز الرئيسى .	- نعم .
٨	- هل سيتم احتساب مخصصات على الارصدة لدى بنوك المجموعة بالخارج ؟	- يرجى الرجوع للبنود رقم ( ٢١ ، ٢٢ ، ٢٣ ) .

(ج) الحسابات الجارية المدينة:

٩	- عند احتساب الخسائر الأئتمانية المتوقعة للحسابات الجارية المدينة هل يشمل ذلك القروض الممنوحة لعملاء "التجزئة المصرفية" ايضا (الى جانب قروض المؤسسات والمشروعات المتوسطة و الصغيرة و متناهية الصغر)؟	- التعليمات تسرى على كافة الحسابات الجارية المدينة .
---	--	--

<p>- يتم ادراج كافة انواع خطابات الضمان والاعتمادات المستندية ضمن الالتزامات العرضية</p>	<p>- في المرفق رقم (١) صفحة (١) بالتعليمات الخاصة بالمعيار الدولي لاعداد التقارير المالية و فقرة رقم (٢)، قيام التعليمات بذكر "الالتزامات العرضية الأخرى" كبند من البنود الذي يتعين ان يغطى داخل وخارج المركز المالي بدون الخوض في أنواعها. علما ان يقوم مصرفنا بعد المراجعة و التصديق عليها من قبل EY و KPMG على مستوى المجموعة بأدراج الاتي في " الالتزامات العرضية الأخرى" :</p> <p>الكمبيالات المقبولة (١٠٠% CCF) اعتماد الجهوز (١٠٠% CCF) الخطابات المالية (١٠٠% CCF) ارتباطات القروض وأدوات الدين المشابهة</p> <p>- لا يتم ادراج خطابات الضمان والاعتمادات المستندية ( Bid Bond و Performance Bond) ضمن عملية حساب والاعتراف بعبء / رد مخصص خسائر الائتمان حيث انها خارج نطاق المعيار IFRS 9</p> <p>- فما مدى توافق / اختلاف التعريف بين مصرفنا والبنك المركزي؟</p>	<p>١٠</p>
	<p>- فيما يخص مخاطر الائتمان خارج الميزانية يرجى ايضاح الالتزامات العرضية تفصيلا وكذلك credit conversion factor الخاص بكل منها وهل تتضمن جميع انواع خطابات الضمان ام تقتصر فقط على خطابات الضمانات الماليه وفق التعريف الوارد بالمعيار.</p>	<p>١١</p>
<p>٣ : مراحل تصنيف القروض</p>		
<p>- يوضح البند رقم (١٨) صفحة ( ٤ ، ٥ ) المعايير الكمية والنوعية للزيادة الجوهرية في مخاطر الائتمان (SICR) والتي على اساسها يتم تحديد المراحل الخاصة بتصنيف القروض .</p>	<p>- في ضوء ما جاء بتعريف الثلاث مراحل الخاصة بتصنيف القروض ( ص٢ بند ٦) و(ص٦ بند٢٠) الترقى بين المراحل، والإيضاح الخاص بجدول (١) (ص٩) فيما يخص قروض وتسهيلات التجزئة المصرفية والمشروعات المتناهية الصغر يرجى التعزيز على أن يتم إدراج القروض التي لها متأخرات من ٣٠ يوم تأخير فأكثر ضمن المرحلة الثانية (Stage 2) ، أما التي لديها متأخرات ٩٠ يوم فأكثر يتم تصنيفهم ضمن المرحلة الثالثة (Stage 3).</p>	<p>١٢</p>

<p>لابد من تحقق الشرطين مجتمعين .</p>	<p>ورد في البند رقم ٢٠، عند سداد ٢٥% من ارصدة الاصل المالي المستحقة بما في ذلك العوائد المستحقة والانتظام لمدة سنة يتم نقل الاصل المالي من المرحلة الثالثة الي المرحلة الثانية. يرجى التوضيح بانه في حالة سداد ٢٥% من قيمة ارصدة الاصل المالي كدفعة واحدة وقبل مرور عام علي الانتظام، فهل سيتم نقل الاصل المالي ضمن المرحلة الثانية دون الانتظار للانتظام لمدة عام.</p>	<p>١٣</p>
<p>يرجى الرجوع لبند رقم (٢٠) صفحة رقم (٦) .</p>	<p>هل سيتم الاعتماد على فترة التأخير للترقي بين المراحل الثلاثة وذلك لعملاء قطاع الافراد</p>	<p>١٤</p>
<p>يتم معاملة التسهيل كوحدة واحدة (درجة الجدارة الائتمانية للعميل ORR) .</p>	<p>يتم تصنيف العميل ضمن المراحل الثلاثة وفقاً لإجمالي مخاطر العميل أم وفقاً لمخاطر التسهيل وعلى سبيل المثال :-          عميل لديه عدد ٢ تسهيل إئتماني أحدهما لديه متأخرات أكبر من ٦٠ يوم وأقل من ٩٠ يوم فهل يتم تصنيف العميل ككل ضمن المرحلة الثانية ام يتم تصنيف التسهيل الذي ظهرت عليه زياده فى المخاطر ضمن المرحلة الثانية والتسهيل بدون مخاطر ضمن المرحلة الاولى .</p>	<p>١٥</p>
<p>فى حالة وجود تغيير سيتم ابلاغ البنوك .</p>	<p>هل سيتم تغيير المعايير الحالية لتعريف الاخفاق التي تحدد تصنيف عملاء المشاريع الصغيرة ومتناهية الصغر و التجزئه المصرفيه تحت Stage 3؟</p>	<p>١٦</p>
<p>سوف يتم التطرق لذلك عند اصدار التعليمات النهائية للتطبيق .</p>	<p><u>المرفق رقم (٢) الجدول رقم (١) بالتعليمات</u>          هل المطلوب هو ربط المرحلتين الاولى والثانية لمخصص IFRS9 بمخصص القروض المنتظمة EAS , ORR          هل يوجد بيان استرشادى للربط بين مخصص IFRS9 بمخصص القروض المنتظمة EAS , ORR لاستيفاء متطلبات البيان (تصنيف ORR ام DPD)</p>	<p>١٧</p>
<p>بشأن الترقى بين المراحل يرجى الرجوع الى مرفق (١) بند (٢٠) .</p>	<p><u>بند رقم (٢٠) صفحة ٦ بالتعليمات</u>          هل يشترط للترقى من المرحلة الثانية الى الاولى ان يقوم العميل بسداد كامل المتأخرات من الاصل المالي والعوائد بمعنى اخر هل يشترط ان يكون العميل 0 يوم من المتأخرات ام حتى ٣٠ يوم كحد اقصى لكى يتم تصنيفه ضمن المرحلة الاولى</p>	<p>١٨</p>

٤ : الزيادة الجوهرية في مخاطر الائتمان

<p>يوضح البندين رقم (١٨ ، ١٩) صفحة (٤ ، ٥ ، ٦) المعايير الكمية والنوعية للزيادة الجوهرية في مخاطر الائتمان (SICR) تعريف الاصول المضمحلة ائتمانيا والتي على اساسها يتم تحديد المراحل الخاصة بتصنيف القروض .</p>	<p>طبقا للشرح التوضيحي من شركة الاستعلام الائتماني عن طريق مقدمي خدمة ال IFRS9 – FICO , S&amp;P</p> <p>يوجد إختلاف بين التعريف في البند (٦) صفحة (٢) مقارنة بالتصنيف بالبند (١٩) صفحة (٦) و البند التوضيحي الثالث بالجدول صفحة (٩) عند اعتبار الاصل ارتفع جوهريا في مخاطر الائتمان بالمرحلة (٢) و (٣) كما هو موضح بالجدول ، برجاء</p> <table border="1" data-bbox="1137 373 1877 564"> <thead> <tr> <th>Item</th> <th>FICO and S&amp;P Models</th> <th>CBE Circular DD Jan 28<sup>th</sup>,2018</th> </tr> </thead> <tbody> <tr> <td>Stage 1</td> <td>B0 &amp; B1 (Current till 30 DPD)</td> <td>B0(Current)</td> </tr> <tr> <td>Stage 2</td> <td>B2 &amp; B3 (from 31 DPD to 90 DPD)</td> <td>B1 (from 1 DPD to 30 DPD)</td> </tr> <tr> <td>Stage 3</td> <td>B4 &amp; above (DPD 90+)</td> <td>B2 &amp; above (DPD 30+)</td> </tr> </tbody> </table> <p>الإفادة ؟</p>	Item	FICO and S&P Models	CBE Circular DD Jan 28 <sup>th</sup> ,2018	Stage 1	B0 & B1 (Current till 30 DPD)	B0(Current)	Stage 2	B2 & B3 (from 31 DPD to 90 DPD)	B1 (from 1 DPD to 30 DPD)	Stage 3	B4 & above (DPD 90+)	B2 & above (DPD 30+)	<p>١٩</p>
Item	FICO and S&P Models	CBE Circular DD Jan 28 <sup>th</sup> ,2018												
Stage 1	B0 & B1 (Current till 30 DPD)	B0(Current)												
Stage 2	B2 & B3 (from 31 DPD to 90 DPD)	B1 (from 1 DPD to 30 DPD)												
Stage 3	B4 & above (DPD 90+)	B2 & above (DPD 30+)												
<p>يوضح البندين رقم (١٨ ، ١٩) صفحة (٤ ، ٥ ، ٦) المعايير الكمية والنوعية للزيادة الجوهرية في مخاطر الائتمان (SICR) تعريف الاصول المضمحلة ائتمانيا والتي على اساسها يتم تحديد المراحل الخاصة بتصنيف القروض .</p>	<p>الشركات الشقيقة واختلاف المعايير الكمية في الزيادة الجوهرية في مخاطر الائتمان (SICR)</p> <p>بالإشارة الى الشركات الشقيقة التي تدرج تحت العملاء المتوسطة والكبرى والتي يتم معاملتها وفقا لتصنيف البنك المركزي المصري للشركات على اساس المبيعات او رأس المال المصدر اعتبارا انها كيان مستقل مما يؤدي الى تصنيفها على اساس انها متناهية الصغر او صغيرة ، هل يتم خضوعهم لنفس المعايير الكمية في الزيادة الجوهرية في مخاطر الائتمان (SICR) وفقا للمعيار لقروض التجزئة المصرفية والشركات الصغيرة ومتناهية الصغر علما ان تصنيف الجدارة الائتمانية على مستوى المجموعة او الشركة القابضة قد يؤثر على التصنيف الائتماني للكيان.</p>	<p>٢٠</p>												
<p>نرجو ان نشير الى بند (١٨) صفحة (٤ ، ٥) وما تضمنه بشأن المشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر والى المعايير الكمية والنوعية للزيادة الجوهرية في مخاطر الائتمان لهذه الفئة من العملاء .</p> <p>كما نشير الى ما تضمنه هذا البند بشأن التوقف عن السداد لهؤلاء العملاء في كافة الاحوال يتم تطبيق نظام معيار التوقف عن السداد وبالتالي اعتبار ان الاصل المالي قد تعرض لزيادة جوهرية في خطر الائتمان اذا اظهر سلوك المقترض تأخر في السداد عن المهلة المسموح بها للسداد .</p> <p>وبالتالى توجد مرحلة ثانية (stage2) لهذه الفئة من العملاء .</p>	<p>بالإشارة الى المعايير النوعية والكمية (فقرة رقم ١٨ &amp; ١٩) الخاصة بعملاء التجزئة المصرفية والمؤسسات الصغيرة ومتناهية الصغر:</p> <p>فكما هو وارد بالخطاب بان تعريف الاخفاق (Default) لتلك الفئات هي مدد تأخير اكبر من ٣٠ يوم بما يعني تصنيف تلك الفئة ضمن المرحلة الثالثة (Stage 3) - فهل هذا يعني انه لا توجد مرحلة ثانية (Stage 2) لتلك الفئات؟</p> <p>في حالة الاجابة بنعم - لا توجد مرحلة ثانية (Stage 2) لتلك الفئات - فما فائدة الاشارة الي الفقرة رقم ١٨ - المعايير النوعية التي تؤدي الي الزيادة الجوهرية في خطر الائتمان (Stage 2).</p> <p>في حالة الاجابة بلا - توجد مرحلة ثانية (Stage 2) لتلك الفئات - فما هي المعايير الكمية لتلك الفئات التي تؤدي الي الزيادة الجوهرية في خطر الائتمان (Stage 2).</p>	<p>٢١</p>												

<p>– يتم الالتزام بمعايير التوقف عن السداد الواردة ببند (١٨) صفحة " ٥ " ويوضح البندين رقم (١٨ ، ١٩) صفحة (٤ ، ٥ ، ٦) المعايير الكمية والنوعية للزيادة الجوهرية في مخاطر الائتمان (SICR) تعريف الاصول المضمحلة ائتمانيا والتي على اساسها يتم تحديد المراحل الخاصة بتصنيف القروض .</p>	<p>– بالنسبة الي المرفق رقم ١ بالتعليمات: فكما هو مشار اليه بالملاحظات ادني الجدول ان "يتم اعتماد فرضية ان وجود متأخرات لمدة تزيد عن ٣٠ يوم تعتبر زيادة جوهرية في المخاطر الائتمانية ويتم تصنيف عملائها ضمن المرحلة الثانية (Stage 2)، هذا ويتم تصنيف العملاء الذين تزيد متأخراتهم عن ٩٠ يوم ضمن المرحلة الثالثة (Stage 3)" – وهذا يتعارض مع المعايير الكمية التي تمت الاشارة اليها بالخطاب سواءا للمؤسسات او المشروعات المتوسطة، الصغير، متناهية الصغر والتجزئة المصرفية.</p> <p>– ايضا يرجى افادتنا عن موقف تلك العملاء من حيث التهميش في حالة تصنيفه ضمن المرحلة الثالثة (Stage 3).</p>	<p>٢٢</p>
<p>– يوضح البندين رقم (١٨ ، ١٩) صفحة (٤ ، ٥ ، ٦) المعايير الكمية والنوعية للزيادة الجوهرية في مخاطر الائتمان (SICR) تعريف الاصول المضمحلة ائتمانيا والتي على اساسها يتم تحديد المراحل الخاصة بتصنيف القروض .</p>	<p>– التعليمات قد اشارت بالصفحة ٦ ان العملاء المتأخرين لعملاء الافراد اكثر من ٣٠ يوما عند السداد تصبح في حالة اخفاق ووفقا لمفهومنا فانه يتعين التصنيف لهؤلاء العملاء بالمرحلة ٣ في حين انه تم الاشارة بصفحة ٩ ان وجود متأخرات لمدة تزيد عن ٣٠ يوم يتعين تصنيفه بالمرحلة ٢ والتي تزيد متأخراتهم عن ٩٠ يوم ضمن المرحلة الثالثة وذلك بالنسبة لكافة القروض والتسهيلات (برجاء الايضاح) .</p>	<p>٢٣</p>
<p>– يوضح البند رقم (١٨) صفحة (٤ ، ٥) المعايير الكمية والنوعية للزيادة الجوهرية في مخاطر الائتمان (SICR) .</p>	<p>– التعليمات قد اشارت بالصفحة ٥ ان عملاء المؤسسات والمشروعات المتوسطة المتأخرين اكثر من ٦٠ يوما عند السداد فانه يتعين تصنيفهم بالمرحلة ٢ (الزيادة الجوهرية في مخاطر الائتمان ( SICR )) في حين انه تم الاشارة بصفحة ٩ ان وجود متأخرات لمدة تزيد عن ٣٠ يوم يتعين تصنيفه بالمرحلة ٢ (برجاء الايضاح).</p>	<p>٢٤</p>
<p>– يرجى الرجوع للبند رقم (١٨) صفحة رقم (٤) ، والمقصود هو المرحلة الثالثة (الاخفاق) .</p>	<p>بالنسبة للبند ١٩ صفحة رقم (٦) الفقرة الثانية</p> <p><b>المعايير الكمية للمؤسسات وعملاء التجزئة المصرفية والمشروعات المتوسطة و الصغيرة ومتناهية الصغر :</b></p> <p>– بالنسبة لعملاء التجزئة المصرفية والمشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر، ففي كافة الاحوال عندما يتأخر المقرض أكثر من ٣٠ يوما عن سداد اقساطه التعاقدية يصبح في حالة إخفاق.</p> <p>– ماهو المقصود بالاخفاق في هذه الفقرة ؟ ، وهل المقصود هو المرحلة الثالثة Stage 3 – impaired ؟</p>	<p>٢٥</p>

<p>يرجى الرجوع للبند رقم (٢٠) صفحة رقم (٦) .</p>	<p>بالنسبة للبند رقم ( ٢٠ ) صفحة رقم (٦) <b>الترقي بين المراحل ( stage 3.2.1 )</b></p> <p>هل الترقى فى المراحل اعلاه يشمل القروض الممنوحة لعملاء التجزئة المصرفية ايضا الى جانب قروض المؤسسات والمشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر.</p>	<p>٢٦</p>
<p>بشأن التوقف عن السداد يرجى الرجوع الى بند (١٨) صفحة رقم (٤) .</p>	<p>بند رقم (١٨) صفحة ٤ بالتعليمات ما هو معيار التوقف عن السداد BACKSTOP وبالنسبة لعملاء التجزئة والمشروعات الصغيرة والمتوسطة ما هى مدة التأخير التى اذا تخطاها العميل يتم اعتبار القرض قد شهد زيادة جوهرية فى مخاطر الائتمان.</p>	<p>٢٧</p>
<p>بشأن الاخفاق يرجى الرجوع الى مرفق (١) بند ١٩ .</p>	<p>بند رقم (١٩) صفحة ٥ بالتعليمات هل عند تأخر المقترض اكثر من ٣٠ يوما يعتبر القرض فى حالة اخفاق ويتم تصنيفه فى المرحلة الثالثة؟ علما ان فى الايضاحات المكملة لمرفق ٢ ذكر انه يتم اعتماد فرضية وجود متأخرات لمدة تزيد عن ٣٠ يوما تعتبر زيادة جوهرية فى مخاطر الائتمان ويتم تصنيف القرض فى المرحلة الثانية ، برجاء التوضيح ايها صحيح</p>	<p>٢٨</p>
<p>٥ : احتياطي مخاطر معيار IFRS9</p>		
<p>لغرض تدعيم المراكز المالية للبنوك لمواجهة الزيادة المتوقعة فى حجم المخصصات كما ورد بالبند سابعا بكتاب السيد نائب المحافظ .</p>	<p>تضمنت التعليمات ضروره تكوين احتياطي مخاطر معيار IFRS 9 بنسبه ١% من اجمالى المخاطر الائتمانيه المرجحه بأوزان المخاطر من صافى الربح بعد الضريبه عن عام ٢٠١٧ ولم توضح التعليمات اوجه الاستخدام المحتمله لهذا الاحتياطي.</p>	<p>٢٩</p>
<p>نعزز كتاب السيد نائب المحافظ المؤرخ ٢٨ يناير ٢٠١٨ بند ( سابعا ) بتكوين احتياطي مخاطر معيار IFRS9 بنسبة ١% من اجمالى المخاطر الائتمانيه المرجحة بأوزان المخاطر وذلك من صافى الربح بعد الضريبة عن عام ٢٠١٧ .</p>	<p>هل يتم اجراء قيد محاسبي بالفترة المالية المنتهية فى ٢٠١٧/١٢/٣١ ( back value ) لإثبات قيمة احتياطي مخاطر معيار IFRS9 على النحو التالي ... <b>مدین / الارباح المرحلة دائن / احتياطي مخاطر معيار IFRS9</b> ام يتم تدعيم احتياطي مخاطر معيار IFRS9 ضمن قائمة توزيعات الارباح بعد اعتماد القوائم المالية بدون التأثير على القوائم المالية فى ٢٠١٧-١٢-٣١. هل يتم تحميل قائمة الدخل ٢٠١٧/١٢/٣١ بقيمة احتياطي مخاطر معيار IFRS9 أم يتم تحميل الأرباح المرحلة وفى حالة تحميل قيمة احتياطي مخاطر معيار IFRS9 على الأرباح المرحلة هل يتم تأثير الربح القابل للتوزيع بالقيمة ام يتم خصم القيمة من حصة المساهمين فقط .</p>	<p>٣٠</p>

<p>– ان احتياطي مخاطر معيار IFRS9 يتم تكوينه من ارباح محققة فعلا سواء من فترات مالية سابقة او الفترة المالية الجارية ، وحيث ان نتائج اعمال السنة المالية المنتهية في ٢٠١٧/١٢/٣١ لم تسفر عن تحقيق ارباح ، فضلا عن عدم وجود ارباح محتجزة لدى البنك فانه لا مجال لتكوين الاحتياطي لعدم توافر مصدر تكوينه ، مع موافاة البنك المركزي بالأثار المترتبة على تطبيق المعيار بمصرفكم .</p>	<p>– هل يتم تكوين احتياطي مخاطر معيار IFRS9 في حالة تحقيق صافي خسائر عن عام ٢٠١٧.</p>	<p>٣١</p>
<p>– نعرز ما جاء بكتاب السيد نائب المحافظ بتاريخ ٢٨ يناير ٢٠١٨ بند (سابعاً) انه يتعين تكوين احتياطي مخاطر معيار IFRS9 بنسبة ١% من اجمالي المخاطر الائتمانية المرجحة بأوزان المخاطر وذلك من صافي الربح بعد الضريبة عن عام ٢٠١٧ .</p> <p>– ومن المعلوم انه يتم احتساب المخاطر الائتمانية المرجحة بأوزان المخاطر عن شهر ديسمبر ٢٠١٧ .</p>	<p>– هل يتم تكوين احتياطي مخاطر معيار IFRS9 بنسبة ١% من الأصول الائتمانية المرجحة بأوزان المخاطر (Credit RWA) من واقع بيانات معيار كفاية رأس المال، على أن يتم تكوينه من صافي الربح عن عام ٢٠١٧ ؟</p>	<p>٣٢</p>
<p>– نعرز ما جاء بكتاب السيد نائب المحافظ المشار اليه بند (سابعاً) بأن احتياطي مخاطر معيار IFRS9 يتم ادراجه ضمن بند رأس المال الاساسي بالقاعدة الرأسمالية ولا يتم استخدامه الا بموافقة البنك المركزي ، وبالتالي لا يتم اضافة هذا الاحتياطي الى الاحتياطي الخاص .</p>	<p>– عند تكوين احتياطي IFRS9 ، هل يتم إضافته للإحتياطي الخاص السابق تكوينه في ٢٠٠٩؟</p>	<p>٣٣</p>
<p>– يتم الاعتراف بهذا الاحتياطي بالقوائم المالية وفقا لما جرى عليه العمل من قبل .</p>	<p>– بالإشارة الى المرفق رقم (٢) في التعليمات هل يتم الاعتراف في القوائم المالية باحتياطي المخاطر البنكية العام – الائتمان باجمالي قطاعات الاعمال او يتم الاعتراف بها لكل قطاع اعمال على حده</p>	<p>٣٤</p>
<p>– وفقا لما ورد بالبند المشار اليه فانه في حالة نقص مخصصات الاضمحلال المحسوبة طبقا لمتطلبات المعيار الدولي للتقارير المالية ٩ طبقا لما هو وارد بهذه التعليمات عن المخصصات المحسوبة طبقا للتعليمات السارية حاليا فيتعين عدم المساس برصيد احتياطي المخاطر البنكية العام – ائتمان في ٢٠١٨/١/١ على اعتبار انه يتم تسويته اولا بأول كل فترة مالية ربع سنوية عند المقارنة بين رصيد مخصص الاضمحلال المعترف به بالمركز المالي ومخصص الاضمحلال طبقا لتعليمات الجدارة الائتمانية وتكوين المخصصات الصادرة عن البنك المركزي في ٢٠٠٥/٥/٢٤</p>	<p>– بالإشارة الى بند رقم (٢٧) في التعليمات نرجو الافادة بالمعالجة المطلوبة من مصرفنا في حالة نقص مخصصات الاضمحلال المحسوبة طبقا لمتطلبات المعيار الدولي للتقارير المالية ٩ عن لمخصصات المحسوبة طبقا للتعليمات السارية حاليا وبعد تسوية احتياطي المخاطر البنكية العام – ائتمان</p>	<p>٣٥</p>



٦ : أسلوب احتساب الخسارة الائتمانية المتوقعة / الخسارة عند الإخفاق (LGD)

<p><b>LGD = 1 – Recovery</b></p> <p><b>Recovery = <math>\frac{PV \text{ Collateral}}{Exposure}</math></b></p>	<p>– بالنسبة الي طريقة احتساب (LGD)، يرجى موافقتنا بأمثلة مبسطة لطريقة الاحتساب.</p>	<p>٣٦</p>
<p>– المقصود من بند (٢٣) صفحة رقم (٦) ان <b>LGD = 0.45</b></p>	<p>– تمت الاشارة الي أنه عند حساب معدل قيمة الخسارة (LGD) للارصدة المحتفظ بها لدى البنوك في مصر والخارج يتم تطبيق معدل الاسترداد بواقع ٠,٤٥% على الاكثر، والاستفسار كالتالى :- النسبه المشار اليها بالتعليمات تتمثل ٠,٠٠٤٥ ام تمثل ٠,٤٥.</p>	<p>٣٧</p>
<p>– يرجع ذلك لدراسة البنك لحالة كل عميل .</p>	<p>– عند حساب معدل قيمة الخسارة LGD للشركات ما هو معدل الاسترداد الذي سيتم تطبيقه؟ ٤٥%؟ هل سيتم تحديد حد أدنى أو حد أقصى ل LGD؟</p>	<p>٣٨</p>
<p>– المقصود من بند (٢٣) صفحة (٦) ان <b>LGD = 0.45</b></p>	<p>– عند حساب معدل قيمة الخسارة (LGD) للارصدة المحتفظ بها لدى البنوك فى مصر والخارج يتم تطبيق معدل الاسترداد بواقع ٠,٤٥% على الاكثر</p>	<p>٣٩</p>

٧ : الاحتياطي الخاص:

<p>– تقضى قواعد اعداد وتصوير القوائم المالية للبنوك واسس الاعتراف والقياس الصادرة بقرار مجلس ادارة البنك المركزى بتاريخ ١٦ ديسمبر ٢٠٠٨ بالباب الرابع ص ٣٥٣ خامساً : الأحكام الانتقالية بان الاحتياطي الخاص لا يتم استخدامه الا بموافقة من البنك المركزى المصرى .</p> <p>– وفى هذا الصدد يتعين عدم استخدام رصيد هذا الاحتياطي، والالتزام بالتعليمات المبلغة للبنوك بموجب كتاب السيد نائب المحافظ بتاريخ ٢٨ يناير ٢٠١٨ بند (سابعاً) وتكوين احتياطي مخاطر معيار IFRS9 على النحو الوارد بالتعليمات وذلك من صافى الربح بعد الضريبة عن عام ٢٠١٧ .</p>	<p>– اقتراح باستخدام الاحتياطي الخاص والذي تم تكوينه عند تطبيق قواعد اعداد وتصوير القوائم المالية للبنوك واسس الاعتراف والقياس المعتمدة من مجلس ادارة البنك المركزى بجلسته المنعقدة بتاريخ ١٦ ديسمبر ٢٠٠٨ لتكوين احتياطي مخاطر IFRS9 .</p>	<p>٤٠</p>
---	--	-----------

<p>احتياطي المخاطر البنكية العام يختلف عن الاحتياطي الخاص ويمكنكم الرجوع الي قواعد اعداد وتصوير القوائم المالية للبنوك واسس الاعتراف والقياس لمعرفة طبيعة احتياطي المخاطر البنكية العام .</p>	<p>بند رقم (٢٧) صفحة (٦) بالتعليمات</p> <p>بعد الاطلاع على رصيد احتياطي المخاطر البنكية العام - ائتمان (الزيادة في مخصص وفقا لاسس تقييم الجدارة الائتمانية عن مخصص خسائر الاضمحلال المحمل بالقوائم المالية) القائم في ٢٠١٨/١/١ تبين عد تكوين الاحتياطي مسبقا خلال الفترة السابقة</p> <p>٤١ - فهل يقصد باحتياطي المخاطر البنكية العام - ائتمان هو الاحتياطي الخاص والذي تم تطبيقه تزامنا مع تطبيق التعليمات السارية بشأن الجدارة الائتمانية وتكوين المخصصات الصادرة في ٢٤/٥/٢٠٠٥ ، ام يقصد به احتياطي مخاطر معيار IFRS9 والمكون من صافي ارباح العام ٢٠١٧ ؟ وما هو الحساب الذي سيتم الاضافة اليه في حالة الخصم على الاحتياطي او الارباح المحتجزة.</p>	
<p>٨ : فروع البنوك الأجنبية</p>		
<p>ان الغرض من القوائم التجريبية هو اظهار اثر التطبيق على بنود القوائم المالية وفقا لنموذج اعمال كل بنك وطريقة احتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة وذلك قبل التطبيق النهائي .</p> <p>ويقع على الادارة التنفيذية ومراقبي حسابات كل بنك (بند سادسا) مسنولية التحقق من سلامة الانظمة والنماذج المستخدمة لدى البنك من حيث ملائمتها لمتطلبات المعيار واي معايير اخرى ذات علاقة ، كما تقع عليهم مسنولية التحقق من صحة الارقام والمعلومات الواردة في القوائم المالية التجريبية والبيانات المطلوبة من البنك المركزي المصري في شأن هذا المعيار .</p> <p>ويمكن للبنوك الاستعانة بأى من مراقبي الحسابات المسجلين لدى البنك المركزي المصري لتقديم المساعدة في هذا الشأن .</p>	<p>٤٢ - بالنسبة لفروع البنوك الأجنبية، هل يتم إعداد القوائم المالية التجريبية الربع سنوية (وفقا للمعيار) بجانب القوائم المالية (وفقا للتعليمات السارية) تطبيقاً للبند (٣) بالتعليمات، خاصة وأن تلك الفروع لا تقوم سوى بإعداد القوائم المالية السنوية.</p>	
<p>٩ : التقييم الداخلي لكفاية رأس المال</p>		
<p>نعم .</p>	<p>٤٣ - هل يجب تضمين التقييم الداخلي لكفاية رأس المال ICAAP في مارس ٢٠١٨ - أثر تطبيق المعيار الجديد.</p>	
<p>١٠ : الاستعانة بالمراقبين الخارجيين</p>		
<p>بالنسبة للقوائم التجريبية الخاصة والبيانات المطلوبة من البنك المركزي بخصوص تطبيق معيار IFRS9 يمكن للبنوك الاستعانة بأى من مراقبي الحسابات المسجلين لدى البنك المركزي المصري لتقديم المساعدة في هذا الشأن (كتاب السيد نائب المحافظ بند سادسا) .</p>	<p>٤٤ - هل يجوز تمديد فترة عمل مراقبي الحسابات بعد الفترة المحددة من البنك المركزي - لفترة إضافية - للاستعانة بهم في إعداد القوائم المالية التجريبية؟</p>	

١١ : اعادة التبويب

<p>- سوف يتم التطرق لذلك عند اصدار التعليمات النهائية .</p>	<p>- برجاء الافادة عن موقف اعادة تبويب اذون وسندات الخزانة وفقا لمعيار ٩ ، هل ينطبق عليها احد التبويبات الثلاثة وطرق قياسها ( اصول من خلال الارباح والخسائر – اصول من خلال قائمة الدخل الشامل – اصول بالتكلفة المستهلكة ) ام تظل كما هي بالتكلفة المستهلكة وفقا لما هو متبع حاليا فى اذون الخزانة</p>	<p>٤٥</p>
---	---	-----------